العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق

Relationship between financial inclusion and Sustainable Development indexes in Iraq

أ.م.د أيسر ياسين فهد
كلية الادارة والاقتصاد- الجامعة العراقية

م.د أحمد محمد جاسم العكيدي
Ahmed_jasim@yahoo.com
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الفلوجة

تاريخ استلام البحث 22/ 12 /2018 تاريخ قبول النشر 20 /2/ 2019 تاريخ النشر 25/ 12 /2019

المستخلص

أصبح الشمول المالي في العصر الحالي أساس اهتمام الجهات المالية الرقابية والحكومات، التي تضم البنوك المركزية بالأخص، وخصوصاً أنها توضح بوجود علاقة وثقيه تربط بين الشمول المالي، والاستقرار الاقتصادي لدول العالم. ويرجع ذلك لأن الشمول المالي يحفز روح المنافسة بين المؤسسات المالية، عن طريق العمل والاهتمام بتعدد منتجاتها وخدماتها المقدمة والاهتمام بجودتها الامر الذي يجذب لها الكثير من العملاء.

ومنذ ادراك البلدان المتقدمة لاهمية الشمول المالي بإركانه المختلفة وطرحه في قمة دول العظمى العشرون (G20) في قمة تورونتو الكندية عام 2010 والتي تم تعديل اهدافها عام 2014 ليتم تأكيدها من خلال وثيقة خطة الاعمال للشمول المالي للدول العظمى العشرون لعام 2017 (G20 Financial Inclusion Action Plan (FIAP)) لتعكس التحولات الشاملة في النظرة الى الشمول المالي وعلاقته المؤكدة بالعديد من معطيات الاقتصاد الكلي ومنها المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة باعتبارها المحرك الاول من أربعة رئيسية من شأنها أن تمهد الطريق لمواصلة التقدم في تحقيق الشمول المالي.

الا ان اغلب الدراسات التي تم اعداها تناولت اثر الشمول المالي على جزئيات اقتصادية مثل وجود علاقة بينه وبين الاستقرار الاقتصادي من خلال بمسعى تحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي، أو تأثير على جوانب اجتماعية كثيرة أخرى من خلال تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك، وادارة المخاطر المالية التي يواجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال، الا انها اهملت الى حد كبير العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والتنمية المستدامة **وهو ما ستسعى هذه الدراسة الى تشخيصه.**

ولتحقيق هذا الهدف **تم تقسيم الدراسة** الى ثلاث محاور اساسية، تناول الاول الشمول المالي وأهميته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وواقعه في العراق من خلال استعراض لمؤشرات الشمول المالي بشكلها الواسع لسلاسل زمنية لسنوات مختارة ليتم الاعتماد على 2011 و2014 و2017 وتقسيمها الى مجاميع احصائية. ليتناول المحور الثاني مؤشرات التنمية المستدامة في العراق من خلال تحديد مؤشراتها العامة وبخاصة واقع التنمية البشرية في العراق في ضوء معايير النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة في تلك المؤشرات، ليركز المحور الثالث والاخير على تحديد طبيعة العلاقة بين معطيات الشمول المالي التي تم استعراضها مع مؤشرات التنمية المستدامة في العراق وتحليل اسبابها.

وبغية الوصول الى ادراك حقيقي للمراحل التي بلغتها هذه العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق، **تأتي اهمية هذه الدراسة** في محاولة لاستعراض هذه العلاقة من خلال وضع نموذج للعلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومجموعة مختارة من المؤشرات ذات العلاقة بالبعد الاقتصادي في اهداف التنمية المستدامة 2030 والتي حددتها الامم المتحدة عام 2017.

وتستند الدراسة الى **فرضية** ضعف العلاقة المباشرة الموجودة بين مؤشرات الشمول المالي في العراق ومؤشرات التنمية البشرية المرتبطة ببعدها الاقتصادي. **وتهدف** الى محاولة تحديد الاثر المتبادل بين مؤشرات الشمول المالي والتنمية المستدامة ومعوقات نقل الاثر بينهما ووضع تصور للسياسات التي يمكن تعزيزها لتعميق الاهداف المرجوة من الشمول المالي في الدفع بمؤشرات التنمية المستدامة من خلال تحليل الواقع العراقي.

كلمات المفتاحية : التنمية المستدامة، الشمول المالي، الاقتصاد العراقي

JEL Classification: G23, Q01

Abstract

Financial inclusion has become in the current era the basis of attention of financial supervisory authorities and governments, which includes central banks in particular, especially as it shows that there is a trustworthy relationship between financial inclusion and economic stability of the countries of the world. This is because financial inclusion stimulates the spirit of competition between financial institutions, through work and attention to the multiplicity of its products and services provided and attention to its quality, which attracts many customers.

Since the developed countries realized the importance of financial inclusion in its various pillars and put it at the G20 summit at the Toronto Canadian Summit in 2010, whose goals were modified in 2014 to be confirmed through the business plan document for the financial inclusion of the twenty great countries of 2017 (G20 Financial Inclusion Action Plan) (FIAP) to reflect the overall shifts in the perception of financial inclusion and its proven relationship with many macroeconomic data, including economic indicators for sustainable development, as the first of the four major drivers that will pave the way for continued progress in achieving financial inclusion.

However, most of the studies prepared dealt with the impact of financial inclusion on economic particles such as the existence of a relationship between it and economic stability through an effort to transform the informal economy into a formal economy which leads to an increase in gross national product, or an impact on many other social aspects through empowering individuals And companies from achieving smooth consumption, managing the financial risks they face, and investing in education, health and business projects, but they largely neglected the relationship between indicators of financial inclusion and sustainable development, which this study will seek to diagnose.

***Key words**: sustainable development, financial inclusion, the Iraqi economy*

JEL Classification: G23, Q01

المحور الاول: الشمول المالي وواقعه في العراق

أولاً: تعريف الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لاول مرة، وإن كان بشكل محدود، في دراسة عن اثر اغلاق احدى فروع المصارف على توفير الخدمات الخدمات المالية وصول سكان المنطقة فعلي لتلك الخدمات في جنوب شرق انجلترا[1]، في حين يشير آخرون الى ان الاستخدم الأوسع لمصطلح الشمول المالي لأول مرة لوصف محددات وصول الأفراد إلى

[1] Leyshon, A. and Thrift, N. (1993), The Restructuring of the UK Financial Services in the 1990s. **Journal of Rural Studies**, 9, 223-241.

الخدمات المالية المتوفرة كان ابتداءاً من عام 1999[1]. برز موضوع "الشمول المالي" خلال الآونة الأخيرة كقضية بارزة على أجندة الاجتماعات الاقتصادية والمالية الدولية، بما في ذلك أجندة مجموعة العشرين وصندوق النقد والبنك الدوليين، خاصة عند الحديث عن دور التمويل في التنمية واعتنت الكثير من الدراسات بتناول هذا المجال في اعقاب الازمة العالمية عام 2008 لتعزيز التزام الحكومات المختلفة بالشمول المالي من خلال سياسات تهدف إلى تعزيز وصول فئات المجتمع المختلفة إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها.

يعرف الشمول المالي بأنه عبارة عن توفير الخدمات المالية مثل حسابات التوفير، أو حسابات جارية، والتمويل، والتأمين وذلك لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وافراده من خلال القنوات الرسمية[2]. في حين تؤكد منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) في تعريفها على تمكين فئات المجتمع المختلفة على استخدام هذه الخدمات المالية، التي تقدم من قبل الدولة والقطاع المصرفي على أن يتم تقديم أفضل الخدمات المالية بأسعار مناسبة من خلال البنوك[3]. كما يعرف على انه إتاحة المجال لاستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بالوسائل الرسمية بما في ذلك فتح الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات التأمين، خدمات الدفع والتحويل[4].

يستلزم تحقيق مبدء الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن هذه الخدمات الحسابات المصرفية، والمدخرات، وقروض قصيرة وطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى توفير سبل الحماية للمستهلك مالياً[5].

ومن مفاهيم الشمول المالي يظهر لنا اثره في الاقتصاد من خلال:

- الشمول المالي معني بخلق بيئة مشجعة وموأتية لحصول جميع شرائح المجتمع البالغين على الخدمات المالية والمصرفية للمساعدة في تحقيق الاهداف الانمائية.
- تمكين ذوي الدخل المحدود من الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية بتكلفة معقولة.
- تمكين جميع الشخصيات الطبيعية والمعنوية من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة بأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وبأساليب مبتكرة ومدعمة بالتعليم والتثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية للأفراد والمجتمع.

---

[1] سمير عبدالله، حبيب حن، علي جبارين، محمد حتاوي (2016): **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، 2016، ص 16.

[2] صندوق النقد العربي، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي (2017): "**نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**"، أبوظبي، ص 5.

[3] Deepali Joshi, (Dr.), (2011). Financial Inclusion & Financial Literacy, OECD Seminar roundtable on the **updates on financial education and Inclusion programmes**, India, p 3.

[4] صندوق النقد العربي :"**العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**"، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الرياض، 2015، ص 1.

[5] إتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث: "**واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه**"، منشور على موقع الاتحاد بتأريخ 2017/2/27 بالرابط:
http://www.uabonline.org/en/research/financial/160815751602159315751604158816051608160416041575160416/47713/0

ثانياً: أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

ترجع أهمية الشمول المالي لوجود علاقة بينه وبين الاستقرار الاقتصادي، فعلى سبيل المثال عندما يتوفر فرصة تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، قد ينتج عن ذلك دعم الاستقرار الاقتصادي. كما أن الشمول المالي له تأثير على جوانب اجتماعية كثيرة أخرى. ويشير البنك الدولي الى ان فتح الطريق للشمول المالي يساعد في تمهيد لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملائمة، والتي من شأنها "تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك، وادارة المخاطر المالية التي يواجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال[1].

كما أن للشمول المالي أثر لا يستهان به في تحريك مجمل الفعاليات الاقتصادية في المجتمع لما سينتج عنه من خدمات مالية، بأسهل الطرق وأقل التكاليف، مثل الدفع من خلال التكنولوجيا المالية الرقمية والهواتف المحمولة مثلاً للتعاملات المالية. كما أن تمرير جزء كبير من التعاملات المالية عن طريق البنوك أو حتى شركات التمويل سوف يجعله يخضع للرقابة سواء الداخلية منها او الخارجية، ويوفر لهم رأس مال جيد وكافي لسد حاجة عمليات الإقراض للقيام بمشاريع صغيرة تقوم بتعزيز الاقتصاد بتكاليف ادارية مقبولة للمصارف، وهو الامر الذي سيعزز تمويل الشراكة بين الجهاز المصرفي والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وهو الوسيلة الامثل لتمويل مثل هذه المشاريع وتعزيز الشراكة الاجتماعية.

هذا ما دفع البلدان المختلفة بالاهتمام بالشمول المالي وبخاصة في اعقاب الازمة المالية العالمية منذ عام 2010، تعهد أكثر من 55 بلدا بتحقيق الشمول المالي، ليتبعها اطلاق تحالف الشمول المالي (Alliance for Financial Inclusion (AFI)) مبادرة لتشجيع البلدان بالالتزام بمبادئ الشمول المالي واعداد استراتيجية وطنية خاصة بذلك واطلاق وثيقة مبادئ مايا (Maya Declaration) في منتدى السياسات العالمية في المكسيك عام 2011، وقام أكثر من 30 بلدا بإطلاق أو إعداد استراتيجية وطنية بهذا الشأن لتتوائم مع هذه المبادئ[2].

يأتي هذا وبخاصة فيما يتعلق بمسعى تحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي ومن ثم دعم معدلات نمو البلاد مع تقديرات تشير الى أن 80% تقريباً من الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي تعمل في القطاع المالي غير الرسمي، وهو ما سيتيح السبيل لتحقيق أثر إيجابي في تنمية المجتمع من خلال الاهتمام بالفئات المهمشة مثل الفقراء ومحدودي الدخل وكذلك العناية بتمكين المرأة اقتصادياً عن طريق تذليل كافة العقبات من أجل تمكينها من الوصول إلى الخدمات المالية بعدالة وشفافية وأسعار مقبولة تحقيقاً لمبدأ المساواة، وهذه من الاهداف الاساسية التي تم وضعها لتحقيق التنمية المستدامة. وهذا كله يتطلب من البنوك المركزية والاجهزة المصرفية العمل على توسيع رقعة التغطية للخدمات المالية افقياً وعمودياً بحيث يتم الوصول الى مختلف فئات الافراد في جميع ارجاء البلاد لضمان تفعيل دور جميع شرائح المجتمع في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتتلخص أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي من خلال دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة في المجتمع من خلال توفير خدمات مالية ومصرفية لمختلف الفئات والاسهام في جهود محاربة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للأفراد من خلال توفير رؤوس اموال بتكاليف معقولة من خلال توسيع نطاق المستفيدين من الخدمات والمنتجات المصرفية لتحقيق العدالة المصرفية وتقليل الاعتمادية المالية على العائلات والاصدقاء في

[1] http://www.cgap.org/topics/financial-inclusion

[2] Association for financial inclusion (AFI): (2018) :"**Maya Declaration**", https://www.afi-global.org/maya-declaration

توفير رؤوس الاموال. كما يسهم الشمول المالي في تشجيع الادخار وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد وزيادة فرص تمكينهم اقتصادياً ويحقق استقرار الودائع المصرفية وبالتالي الاستقرار المصرفي والمالي.

ثالثاً: مخاطر الاستبعاد المالي

لقد ترتب على تطور مفهوم الشمول المالي الى بروز مجموعة اخرى من المفاهيم المقاربة والتي ترتبط به بشكل جوهري، فمثلاً النظر في كيفية المواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي وبين مجموعة اخرى من اهداف السياسات المالية للبلد مثل الاستقرار المالي (Stability) وكذلك والنزاهة المالية (Integrity) والحماية المالية للمستهلك (Consumer Protection) ومحاولة الوصول الى الارتباط الأمثل بين الأهداف الأربعة السابقة بما يعرف بالإطار المتكامل للشمول المالي ويطلق عليه (I–SIP) ليدل على ترابط العناصر الاربعة بشكل تكاملي دون احلال اي منها عن الاخرى.

ويعتبر عدم التنفيذ الصحيح للمعايير الدولية للنزاهة المالية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الفساد والجرائم المالية في الأسواق الناشئة عامل أساسي في الاستبعاد لملايين من أصحاب الدخول المنخفضة من الخدمات المالية الرسمية وهو ما اصبح يعرف بالاستبعاد المالي (financial exclusion)، نتيجة امتناع البنوك عن التعامل معهم في حالة عدم اكتمال بياناتهم، وبالتالي يتم اللجوء إلى الخدمات المالية غير الرسمية، مما يؤثر على التقدم الاجتماعي والاقتصادي ويعوق الجهات الرقابية القائمة على تنفيذ هذه القوانين من تعزيز النزاهة المالية نظرا لتعذر القدرة على تتبع حركة الأموال[1]. وهو ما يبين الحاجة إلى النظر بصورة كلية إلى أهداف الشمول والاستقرار والنزاهة وحماية المستهلك وليس كل عنصر على حدة، وتطبيق مبدأ النسبية على قياسات الشمول المالي (أي الموازنة بين المخاطر والمنافع في مقابل تكاليف التنظيم والرقابة والاشراف)[2]. ويترتب على الاستبعاد المالي العديد من المخاطر والاثار السلبية تتمثل في صعوبة حصول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل اللازم نتيجة صعوبة وصول البنوك لشرائح جديدة من العملاء واستهدافها بتكاليف مقبولة وبالتالي صعوبة تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية

رابعاً: زيادة الاهتمام الدولي بالشمول المالي

زاد الاهتمام العالمي بمفهوم الشمول المالي وابعاده بشكل خاص في اعقاب الازمة المالية العالمية التي حدثت عام 2007 والاسس المالية والمصرفية لها، وهو ما دفع العديد من البنوك المركزية الى وضع خطط لتعزيز الشمول المالي لتتطور في مراحل تالية الى استراتيجيات شاملة بموجب انظمة وقوانين لانجاحها.

اجتمع وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في مجموعة العشرين في ألمانيا يومي 17–2017/3/18، حيث تعهدوا بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وتم التركيز بشكل خاص على تسهيل الخدمات المالية بين الفئات الضعيفة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في بيان مجموعة العشرين من أجل دفع وتشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية المستدامة. واعترافًا بأهمية الشمول المالي الرقمي، أعادت مجموعة العشرين التأكيد على التزامها "بتشجيع مجموعة العشرين والدول الاخرى المشاركة في الاجتماعات على اتخاذ

[1] عمرو أحمد(2018): " كيف يمكن محاربة الإرهاب والفساد عن طريق الشمول المالي؟"، **موقع فيتو** على شبكة المعلومات الدولية ، بتأريخ 2018/9/5، https://www.vetogate.com/2860235

[2] **المنتدى العربي الخامس للسياسات (2013)**: "الاشتمال الاستقرار النزاهة حماية المستهلك"، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 10-2013/12/11.

خطوات لتنفيذ المبادئ العليا لمجموعة العشرين للشمول المالي الرقمي". كما أكد بيان مجموعة العشرين على "أهمية تعزيز محو الأمية المالية وحماية المستهلك" ، مع معالجة الفرص والتحديات التي تواجهها الخدمات المالية الرقمية.

وفي اجتماع بادن، أقر وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في مجموعة العشرين أيضاً بأهمية تحسين البيئة للتحويلات، ورحبوا بالتقدم الذي أحرزته المبادرة العالمية للتنوع البيولوجي في تسهيل التحويلات "من خلال تعزيز الإجراءات والسياسات التي يمكن أن تخفض تكاليفها".

خامساً: واقع الشمول المالي في العراق

ان من المؤشرات المعتمدة لقياس درجة انخراط النظام المصرفي في تقديم تسهيلات وقروض للقطاع الخاص هو قياس نسبة الائتمان للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي، فهو يعطي انطباعا عن مدى تطور هذا النظام خصوصاً في عمليات جمع المعلومات و مراقبة المديرين وتسهيل عملية التبادل وتنويع المخاطر[1]. الا ان اعتماد هذا المؤشر حصراً سيجعل من الدراسة تؤكد هنا على قروض القطاع الخاص المقدمة للقطاع الخاص والتي لا تشكل ذلك القدر كبير والتي شهدت تراجع كبير من مستويات مرتفعة كانت عليها عام 1970 حيث كانت 7.6%، الى نسب لا تتجاوز 2.2% عام 2007[2].

يظهر من خلال الجدول رقم (1) المؤسرات الرئيسة للشمول المالي في العراق والتي تبدو في حال من التحسن الكبير خلال عام 2017 بعد اعتماد البنك المركزي العراقي لمجموعة من الاجراءات للارتقاء بها والتي من ابرزها اعتماد استراتيجية وطنية للشمول المالي للاعوام 2016-2020. الا ان موقع العراق ومؤشراته ما زالت متراجعة بالمقارنة مع العديد من بلدان المنطقة وهو الامر الذي يعود الى ثلاث اسباب رئيسة وهي[3]:

1. انخفاض نسبة الكثافة المصرفية (عدد الافراد لكل فرع مصرفي)، والتي بلغت في العراق فرع واحد لكل (35500) شخص في عام 2016. وهو الامر الذي يعود الى تخلف الآليات والتقنيات في القطاع المصرفي العراقي، والى عدم توفر الخطط المصرفية الرصينة في توسيع شبكة الفروع المصرفية ونشر خدماتها.

2. ارتفاع معدل البطالة والذي اثر بدوره على نسبة المتعاملين مع المصارف فالانسان العاطل لا حاجة لديه للتعامل مع المصارف "سحباً" او "ايداعاً".

3. ارتفاع نسبة الفقر في العراق ولتي بلغت 25% في عام 2017، وهو ما ادى الى عدم قدرة الفئات الفقيرة في التعامل مع الجهاز المصرفي.

---

[1] عيد بن عبدالله الجهني الكشي (2001): تطور النظم المصرفية واثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، **مجلة آفاق اقتصادية**، المجلد (22)، العدد (86)، ص 32.

[2] عمار حمد خلف (2011): " قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق"، **مجلة العلوم الاقتصادية والادارية**، العدد 64، المجلد (17)، 2011، ص 186.

[3] البنك المركزي العراقي (2018)، وليد عيدي عبدالنبي :"**الشمول المالي ودوره في تحقيق التطورالمصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي**"، آيار- 2018، ص ص 4-6.

جدول (1)

بيانات العراق للشمول المالي 15+ سنة

المؤشرات	عام 2011	عام 2014	عام 2017
عدد الحسابات	%11	%11	%23
للذكور	%13	%15	%26
للاناث	%8	%7	%20
حسابات مؤسسة مالية	%11	%11	%20
للذكور	%13	%15	%22
للاناث	%8	%7	%19
حسابات مؤسسة مالية البالغين الاكثر فقراً 40%	%7	%8	%17
حسابات مؤسسة مالية البالغين الاكثر غنى 60%	%13	%12	%23
امتلاك بطاقة الأتمان	%3	%4	%6
للذكور	%4	%5	%8
للاناث	%4	%5	%7
للاكثر غنى 60%	%4	%4	%7
للاكثر فقراً 40%	%2	%3	%5

المصدر: البنك الدولي (2017)، The Global Findex database 2017، https://globalfindex.worldbank.org/

هذا بالرغم من المساع الشديدة التي بذلها البنك المركزي العراقي بغية زيادة استخدام ادوات الدفع الالكتروني والتي كان اولها بمنح رخصة لشركة (كي كارد) عام 2008، والتي ساهم مصرفي الرافدين والرشيد بنسبة 30% من رأسمالها، للمارسة نشاطها والتي بدأتها مع فئة المتقاعدون والتي يزيد عدد افرادها عن الثلاثة ملايين فرد، ليتبعه مشروع توطين رواتب الموظفين والذي يهدف الى دفع رواتب الموظفين من خلال بطاقات تصدرها البنوك العاملة في العراق بهدف تقليل التكلفة الكلية لعملية دفع الرواتب والاحتفاظ بالنقد داخل النظام المصرفي حيث تستحصل وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء نسبة (١%) من الراتب الاسمي من الموظف لقاء حصوله على رقم وظيفي موحد. هذا بالاضافة الى مجموعة من الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي لزيادة مستوى الشمول المالي مثل تفعيل الرقم المحاسبي الدولي الموحد (IBAN) على نظام المدفوعات واعتماده في التحويلات الداخليةن والتحول من النقد الى الدفع الالكتروني في انجاز المعاملات.

الجدول رقم (2)

اسباب عدم فتح حساب مصرفي في العراق لعام 2017

لكون المؤسسات المالية بعيدة	%24
لكون العملية مكلفة	%42
لعدم توفر الوثائق المطلوبة لفتح الحساب	%23
لعدم توفر الثقة بالمؤسسات المالية	%24

لموانع دينية	%12
لا يوجد حساب بسبب عدم كفاية الأموال	%70
لا يوجد حساب لأن شخص ما في العائلة لديه حساب	%9
لا يوجد حساب لعدم الحاجة الى خدمات مالية	%2

المصدر: البنك الدولي (2017)، The Global Findex database 2017، https://globalfindex.worldbank.org/

كما يظهر الجدول رقم (2) ان من اهم الاسباب الكامنة وراء عدم قيام الفرد العراقي بفتح حساب مصرفي هما عدم كفاية الاموال لفتح الحساب وارتفاع كلفة فتح الحساب المصرفي. واذ يرتبط المؤشر الاول بالمستوى العام للدخول والى عدم ادراك الفرد امكانية فتح الحساب المصرفي بمبالغ صغيرة جداً، الا ان المؤشر الثاني يؤشر الى عدم قدرة الجهاز المصرفي العراقي على تقديم خدماته بتكلفة مقبولة للعميل وتوسيع قاعدة الخدمة المالية مما سينعكس بالضرورة على مستوى الشمول المالي في العراق.

المحور الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها

بالرغم من أن جذور مفهوم التنمية المستدامة ترجع إلى ما قبل تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (World Commission on Environment and –development) وكما تسمى بلجنة برونتلاند والذي صدر عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك (Our Comm on Future)، الا ان هذا التقرير اكسب هذا المفهوم الشعبية والثقة بما جعل صدوره بمثابة الميلاد الحقيقي لمفهوم التنمية المستدامة ليتبعه ما أكدته قمة الأرض في ريودي جانيرو من 3– 14 حزيران عام 1992 البرازيل من ان المشكلات البيئية والتنموية التي كانت تبدو في السابق مشكلات يمكن التعامل معها على الصعيد المحلي والوطني تحولت فجاءت إلى أزمات شائكة وأزمات مستعصية تتطلب حلولاً عالمية وشاملة[1]. وعرفت قمة الارض التنمية المستدامة على انها وقد عرف مؤتمر قمة الأرض مصطلح التنمية المستدامة على انه "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تحقق على نحو متساوي متوازن الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"[2].

وبعد ان كانت مبدئي النمو والتنمية التقليدية تركز على ضرورة التنامي السريع لوتيرة الانتاج والانتاجية بأسرع وقت ممكن دون اعتبار للآثار السلبية التي يخلقها هذا التنامي السريع على الانسان والموارد الطبيعية وديمومتها وعلى المحيط والنظام الطبيعي، بدأ التركيز يتوجه نحو اعتبارات إضافية وذلك سعياً للتخفيف من حدة المخاطر الجديدة التي تمس الحياة البشرية على الارض[3].

وتتصف التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص منها: أن الإنسان فيها هو هدفها ووسيلتها وغايتها ، في توازن بين البيئة بأبعادها المختلفة، وحرصها على تحقيق كل من تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون أي إسراف ووفق

[1] د. عبد الخالق عبد الله (1993) ، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، **مجلة المستقبل العربي** – العدد 167، ص84.
[2] ف . موسشين دوجلاس (2000) **منهاج متكامل للتنمية المستدامة، مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ص20.
[3] د. حنان عبدالخضر هاشم (2011): **واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، ارث الماضي وضرورات المستقبل**، مركز دراسات الكوفة، العدد 21، 2011، ص 243.

استراتيجية حالية ومستقبلية محددة ومخططة بشكل جماعي وعلمي سليم، وذلك لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، وعلى أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع[1].

وتم وضع مجموعة من المؤشرات الرئيسة لتؤشر الى وضع معظم القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والسياسية التي تعنى بها التنمية المستدامة وذلك بالاستدلال من نصوص الفصول الاربعون لوثيقة الاجندة (21) والمقرة عام 1992 لتكون خطة عمل مقترحة للحكومات المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: مؤشرات التنمية المستدامة واهدافها

من ابرز المؤشرات التي اعتمدت لقياس التنمية المستدامة[2]:

1. المؤشرات الاقتصادية، والتي تتضمن عدة مؤشرات أهمها فرعية منها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الإجمالي الثابت كنسبة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي، صادرات السلع الخدمات كنسبة مئوية من إيرادات السلع والخدمات، رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ،صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

2. المؤشرات الاجتماعية، ومنها معدل البطالة، الفقر، الأمية بين البالغين، معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية، نسبة السكان في المناطق الحضرية، وحماية صحة الإنسان وتعزيزها.

3. المؤشرات البيئية، الموارد المائية المتجددة / السكان، المياه المستخدمة / المياه المتجددة، نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، استخدام الأسمدة الكيمياوية، التغيير في مساحات الغابات والأراضي الحرجية، الأراضي المصابة بالتصحر

4. المؤشرات المؤسساتية: لحصول على المعلومات، عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير، الإنفاق على البحث والتطوير

5. مؤشرات البعد السياسي: الحكم الصالح، مؤشر الإطار القانوني والدستوري، مؤشر الحريات السياسية والمدنية، مؤشر حرية الصحافة والإعلام.

في نهاية عام 2000 عقدت الامم المتحدة مؤتمر قمة عالمي شارك فيه (147) رئيس دولة وحكومة وسمي مؤتمر قمة الامم المتحدة للألفية، وصدر عنه اعلان الامم المتحدة بشأن الالفية الذي اعتمدته الجمعية العامة للامم المتحدة، تضمن الاعلان سبعة محاور تعتبر من أهم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطروحة على الصعيد الدولي لينبثق عنها على ثمانية أهداف إنمائية للألفية مع ٤٨ مؤشراً لقياس التحسينات في حياة الناس[3].

---

[1] د. مدحت ابو النصر، ياسمين مدحت محمد (2017):"**التنمية المستدامة، مفهومها، ابعادها، مؤشراتها**"، الطبعة الاولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017، ص 79.

[2] أحمد محمد جاسم العكيدي: "**أثر موارد التنمية المستدامة لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة المالية العالمية (2007-2008) الواقع وسبل تعزيزها**"، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتصرف في جامعة سوسة، 2016، ص ص 87-80.

[3] د. عودة راشد الجيوسي: "**الاسلام والتنمية المستدامة، رؤى كونية جديدة**"، مؤسسة فريدريش للطباعة، الاردن، 2013، ص33.

وتمثلت هذه الاهداف الثمان في القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق التعليم الاساسي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الاطفال، وتحسين صحة الامهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وغيرها من الامراض، وضمان توفير اسباب بقاء البيئة، واخرها اقامة شراكة عالمية من اجل التنمية.

ثالثاً: مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

لحداثة الاهتمام بهذا المفهوم في الاقتصاد العراقي ولتعرض الاقتصاد العراقي من الأزمات طيلة العقود الماضية سواء منها التي كانت نتيجة للطابع الأحادي للاقتصاد مما جعله يتسم بكونه بطابع ريعي بامتياز، وتعميق حدة الاختلالات الهيكلية في العديد من مفاصل الاقتصاد، ونظراً لصعوبة الإحاطة بجميع مؤشرات التنمية المستدامة وتوسعها لتشمل اوجه عديدة، وبالنظر سيتم التركيز هنا على أهم هذه المؤشرات لاعطاء صورة عن مؤشرات التنمية المستدامة في العراق:

الجدول رقم (3)

مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

	المؤشرات المعتمدة لقياس التنمية المستدامة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤشرات الاقتصادية	مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	5.0	6.5	7.4	7.6	7.4	5.6	5.2
	نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي %	17.3	20.2	19.5		22.8	24.0	23.9
	نسبة الصادرات من GDP %	36.4	44.5	44.3	39.7	38.7	28.0	
	نسبة الاستيرادات من GDP %	26.2	27.8	27.6	27.8	26.3	25.9	
المؤشرات الاجتماعية	ألنسبة المئوية للسكان دون خط الفقر الوطني %			14.9		22.5		
	معدل البطالة	11.1	11.1	11.9	11.0	10.6	10.6	10.8
	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (طفل/1000)	28.7	37.0	24.2	22.4	22.1	25.7	22.7
	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	72.8	69.0	69.1	69.2	69.3	69.4	69.5
	نسبة السكان الذين تتوافر لديهم مياه آمنة %	–	91.4	91.1	–	93.8	–	97.6
	معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي %	91.7	90.4	97.0	96.8	95.0	96.0	94.7
	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة %	–	–	74.3	–	80.9	–	82.9
المؤشرات البيئية	الأراضي الصالحة للزراعة (مليون دونم)	47.3	31.5	12.7	19.8	52.2	47.8	23.4
	التنوع البايلوجي (المناطق المحمية/ اجمالي المساحة) %	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	0.65	4
المؤشرات التكنولوجية	عدد خطوط الهاتف النقال لكل 100 من السكان	71.7	76.3	87.0	97.6	99.6	90.6	–
	عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 من السكان*	7.6	7.6	7.6	7.6	16.33	–	–

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء، **تقارير مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق للأعوام 2014-2017.**

* للاعوام 2010-2013 من: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي (2009) – الجهاز المركزي للاحصاء: "**مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2008**"، ص 34.

كما يجدر الاشارة الى ان العراق يشغل التسلسل 105 من اصل 149 دولة وفق للتقرير العالمي لمؤشر أهداف التنمية المستدامة بنسبة 50.9 على المؤشر العام %[1] كما انه بالترتيب (121) العالمي بتقرير التنمية البشرية من مجموع (188) دولة لعام 2016، وهو ما يدل على ان العراق وبالرغم من التحسن الذي قد أحرز في هذا المجال، فلا يزال امامه الكثير للقيام به لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ (17) جميعها.

المحور الثالث: العلاقة بين الشمول المالي والتنمية في العراق

اولاً: نظره عامة على العلاقة

يشكل النمو الاقتصادي ضرورة مطلقة لضمان أهداف وتطلعات التنمية البشرية وهذه الضرورة ترتبط بشروط النمو من حيث المستوى والنوعية ونمط الاستمرارية في مساره[2]. حيث يؤدي إشراك الناس في القطاع المالي الرسمي إلى تحسين معيشتهم، إذ إن فتح حساب جار أو إيداع يعد نقطة انطلاق نحو تعميم الخدمات المالية بشكل كامل، إذ سيتيح ذلك مسارا إلى مجموعة أوسع نطاقا من الخدمات المالية المسؤولة المقدمة من خلال مؤسسات مالية أكثر قوة وتنوعاً.

كما أن الشمول المالي سيسهم في سلامة الأنظمة المالية ذاتها، وإن لتوفير سبل الحصول على الخدمات المالية من خلال الشمول المالي سيمكن الأفراد من الاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال[3]، ومن شأنه ان يساعد النظام المصرفي على تعبئة الفوائض المالية للاقتصاد وينقلها إلى مناطق العجز المالي وذلك من خلال تعزز الادخار بتوفير مجموعة واسعة من الأصول المالية لافراد، ويتم تجميع المدخرات التي يتم جمعها من القطاع الخاص معاً ومخصصاً لقطاعات مختلفة من التمويل[4].

وتوجد العديد من الدراسات التي تؤكد على اهمية دور تطور النظام المالي وشموليته في دفع عملية التنمية الاقتصادية وان هذه العلاقة تتغير عبر الزمن نتيجة لمرحلة التطور الاقتصادي للبلد، اي ان البعض يرى ان مؤشرات النمو الاقتصادي هي التي تحث التوسع في النظام المالي، لهذا فأن ضعف النظام المالي وشموليته هو انعكاس لقلة الطلب على الخدمات المالية[5].

أصبح التمويل للمشاريع الصغيرة (Microfinance) في السنوات الأخيرة آلية مهمة لتعزيز الشمول المالي والتنمية الاقتصادية ظهرت مؤسسات التمويل الأصغر (Microfinanceing Institutions MFIs) كمصادر موثوقة للتمويل للأسر ذات الدخل المنخفض والمشاريع الصغيرة، والتي لا تتوافر فيها البنوك التقليدية[6]. وبالتأكيد فأن الشمول المالي يلعب دور كبير في تعزيز المشاريع الصغيرة مع سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات بغض

---

[1] زاكس، ج.، وشميت-تراوب، ج.، وكرول، س.، ودوراند-ديلاكر، د. وتيكزوس، ك. (2016): **مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات - التقرير العالمي**. نيويورك: مؤسسة برتلسمان وشبكة حلول التنمية المستدامة. ص 17.

[2] باسل البستاني (2009): "**جدلية نهج التنمية البشرية منابع التكوين وموانع التمكين**"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2009، ص96 .

[3] د. بهجت أبو النصر (2016): "**الشمول المالي ودوره في الحد من البطالة والفقر بالدول العربية**"، ورقة مقدمة الى ندوة إتحاد المصارف العربية، شباط، 2016، ص 18.

[4] Varun Saini, Yashika Guleria (2018): Assessing inclusive growth through financial inclusion model of of PMJDY, **International Journal of Research in Humanities, Arts and Literature,** Vol. 6, Issue 2, Feb 2018, p265.

[5] Patrick, H.T., (1966): "Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries", **Economic Development and Cultural Change**, Vol. 14, No.2, pp 174-89.

[6] Teymour Abdel Aziz and Peter McConaghy (2014):" Promoting financial inclusion for growth and development in Iraq", presented in a workshop on **theLegal and Regulatory Framework for Iraq** hosted by the World Bank, CGAP, and the Arab Monetary Fund on 12.9.2014 in Abu Dhabi, p 2.

النظر عن حجمها، كون ذلك سيساعد الافراد على إدارة مواردهم بطريقة أفضل وبناء القدرات المالية[1]. الا ان تحقيق ذلك يتطلب وجود مؤسسات سليمة تدار من خلال قواعد تنظيمية ورقابية دقيقة وان تتصف المؤسسات المالية بقدر مقبول من الاستدامة المالية والمؤسسية وتنافسها لإتاحة البدائل الافضل أمام العملاء وتقديم خيارات اكثر.

كما ان للشمول المالي دور في تعزيز قدرة الأفراد على الإندماج والمساهمة في بناء المجتمعات، حيث ان تحسين قدرة الأفراد على إستخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة والإستثمار في التعليم والتي تعد من الاهداف الاساسية للتنمية البشرية، بالإضافة لتحين قدرتهم على إدارة المخاطر المالية وامتصاص الصدمات المرتبطي بالتغيرات المالية[2].

ثانياً: تحليل مصادر العلاقة في الحالة العراقية

البيانات التي تم تقديمها عن الجهاز المصرفي في العراق في الجدولين (1 و2)، تظهر انخفاض درجة تطور الجهاز المصرفي بالرغم من تحسنها النسبي في السنوات الاخيرة. وهذا الانخفاض يمكن تبريره جزئياً بمجموعة من الاسباب، وهي[3]:

1. انخفاض العادات المصرفية في العراق كنتيجة لضعف الثقافة والوعي المصرفيين وعدم التعامل الكافي ببطاقات الائتمان وتوفير منافذ كافية للسحب الآلي، مما جعل نسبة قليلة من المدخرات تتجه نحو الجهاز المصرفي.

2. معدلات الفائدة الحقيقية المنخفضة على الودائع نتيجة لقلة كفاءة المصارف العاملة في العراق في توظيف الاموال المودعة لديها وتوجه العديد منها الى الربح المضمون من خلال مشاركتها في مزاد العملة الاجنبية من خلال نافذة العملة في البنك المركزي، والى معدلات التضخم العالية والتي شجعت المدخرين من تحويل مدخرات الى اصول عينية مثل الذهب او اصول حقيقية.

3. انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي والتي حدت قدرة الفرد العراقي. هذا بالاضافة الى التوزيع غير المتساوي للدخل الفردي بين طبقات المجتمع، وهو ما ادى الى حصر الثروة النقدية بفئات محددة لا تثق كثيراً بالتعامل مع المصارف العراقية.

4. لعبت التعاليم الدينية التي تحرم التعامل في اسعار الفائدة والمصارف الربوية، دور مهم في احجام الكثير من المدخرين عن التعامل مع المصارف، وبخاصة مع عجز المصارف الاسلامية عن توفير خيار بديل ومقبول لها.

5. عدم الثقة الكبيرة التي اصابت عملاء المصارف بالمصارف الاهلية في اعقاب اشهار العديد منها افلاسها او وضع البنك المركزي العراقي العديد منها* بعد ان اجاز تأسيس هذه المصارف الغير رصينة ومنح تراخيص لمساهمين

---

[1] Thankom Arun, Rajalaxmi Kamath (2015): "Financial inclusion: Policies and practices", **IIMB Management Review journal**, 27, p 267.

[2] د. سعد محمود الكواز، عمر عبدالله عزيز (2018): " إسهام أبعاد الإبتكار التنظيمي في تعزيز الشمول المالي دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية في العراق"، **مجلة الدراسات النقدية**، البنك المركزي العراقي، العدد الثالث، تموز 2018، ص 258.

[3] عمار حمد خلف (2011): " قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي...، مصدر سابق، ص 186.

* تم وضع العدد من البنوك العراقية الخاصة تحت وصاية البنك المركزي العراقي في اعقاب فشلها في ادارة الاموال المودعة فيها والتي كان آخرها القرار الذي اتخذه البنك المركزي العراقي المرقم (25379/2/9) في 2018/11/2 والقاضي بوضع المصرف المتحد للاستثمار تحت وصاية البنك.

لا يفقهون في العمل المصرفي شيئا، وتحول قسم كبير من تجار العملة والصرافين الى رؤساء وأعضاء مجالس ادارة وجلبوا قيادات مصرفية غير مختصة[1].

6. قيام البنك المركزي العراقي خلال الازمة المالية التي تلت المخاطر الامنية التي واجهها العراق عام 2014 بفرض اجراءات مقيدة لسحب الافراد المبالغ المودعة لدى المصارف وبخاصة بالعملة الاجنبية.

كما أن لإرتفاع عوائد الاستثمار التي يقدمها البنك المركزي العراقي الى المصارف الخاصة والمتأتية في الاساس من مزاد العملة اثر سلبي كبير على مجمل عمل القطاع المصرفي العراقي من خلال جعل نافذة مزاد العملة هي الاستثمار الاعلى والاقل في المخاطر لها، مما قلل من استثماراتها في مشاريع لربما تكون مخاطرها الكلية كبيرة. وهذا الامر حد بشكل ملحوظ من الاثر الاجمالي الذي كان من الممكن ان تلعبه سياسات الشمول المالي التي اعتمدها العراق في رفع مؤشرات التنمية المستدامة بجوانبها المتعددة، وبخاصة وإن الخدمات المالية الرقمية وتحقيق شمولها من شأنها أن تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق (11) هدفاً من أصل (17) هدفاً في خطة الامم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.

ثالثاً: ابعاد العلاقة في الحالة العراقية

بالرغم من الاطار الفكري الذي يشير الى العلاقة المنطقية بين عمل المؤسسات المصرفية ووصولها الى مرحلة الشمول المالي ورفع مؤشرات التنمية المستدامة، الا ان الواقع العراقي يظهر ارتباك العلاقة في كثير من الاحيان. ويمكن تبرير ذلك بمجموعة من الاسباب التي من ابرزها ضعف مساهمة القطاع المصرفي العراقي في مؤشرات التنمية والاستثمار والذي يعود الى أسباب ذاتية تتعلق بادارة وهيكلية العمل المصرفي وعدم مواكبتها لاجراءات الصيرفة الحديثة ونظم المعلومات وتحليلها، واسباب موضوعية تتعلق بواقع الاقتصاد العراقي الريعي واعتماده على النفط بشكل اساس كمصدر للنمو والياته المشتته بين اقتصاد السوق وبين الاقتصاد المركزي[2].

ويبدو هذا الحال واضحاً عند النظر الى تدني نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق، إذ تتراوح هذه النسبة 9.21% من هذا الناتج عام 2015 مقارنة بنسبة 55% في مجموع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونسبة 126.03% على مستوى العالم لذات العام[3]. وإذا نسبنا حجم الائتمان إلى رؤوس أموال المصارف واحتياطياتها السليمة فإنه لا يتجاوز 2,1 مرة، في حين تسمح تعليمات البنك المركزي بأن يبلغ الائتمان ثمانية أضعاف رأسمال المصرف واحتياطياته السليمة[4]. كما يلاحظ ان اغلب الائتمان المقدم للقطاع الخاص يذهب الى الأفراد دون الشركات فبلغ حوالي 86 % لعام 2010 من اجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص مقابل 14 % للشركات[5].

كما يلاحظ عدم تناسب عدد الخدمات المصرفية مع المتطلبات والحاجات الاقتصادية للعراق، حيث يبلغ عدد الخدمات بحدود (20) خدمة مقارنة بما أتاحته المادة (27) من قانون المصارف والتي بلغت أكثر من (50) خدمة

---

[1] **مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية (2016)**: "واقع النظام المصرفي في العراق"، منشور بتأريخ 2016/12/22، على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/37133

[2] سمير عباس النصيري (2015): " القطاع المصرفي العراقي – التحديات واستراتيجيه الاصلاحات"، من اصدارات **مصرف الخليج التجاري**، بغداد، ص 15.

[3] البنك الدولي، موقعه على شبكة المعلومات https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS

[4] د. حيدر حسين آل طعمة (2016): "القطاع المصرفي في العراق وتحديات الإصلاح والتطوير"، **مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية**، http://www.fcdrs.com/author/58-6 .

[5] د. حسن كريم حمزة (2015) :" الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي"، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، السنة (11)، العدد (32)، ص 73.

مصرفية، وهي أقل مما تقدمه المصارف العربية والأجنبية، وهو الامر الذي حد الى حد كبير من رغبة الافراد في الايداع لدى المصارف وسعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى طلب الاقتراض منها.

إن الشمول المالي ينطلق في الدرجة الأولى من خلال الثقة بالنقد الوطني والقطاع المالي واستقراره، وينبغي للبنك المركزي لتأمين من توفير التمويل اللازم للقطاع المصرفي الخاص الذي يشكل المساهم الأكبر في عملية النمو الاقتصادي وتسهيل انشاء عدد من المؤسسات الضرورية والداعمة لاعمال الجهاز المصرفي، مثل شركة للتأمين على الودائع، وأخرى للتأمين على القروض الكبيرة والتي لاتزال على شكل "مسودة لمشروع قانون لضمان الودائع"، وكذلك توفير شركة لخدمات اعداد دراسة مخاطر السوق، وغيرها لتحسين وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل بشروط مقبولة ودون مخاطر كبيرة في السداد.

من اجل الوقوف على التنمية المالية وكفاءة الجهاز المصرفي يمكن الاستناد إلى مجموعة من المؤشرات من ابرزها مؤشر الاجمالي النقدي الذي يبين لنا نسبة الاصول النقدية الاقل سيولة إلى الناتج المحلي الاجمالي، وتستخدم الدول وخصوصا المتقدمة منها وبسبب الابتكارات الحديثة في الهندسة المالية مقياس اوسع نطاقا للرصيد المالي وهو (M4,M3)* للوقوف على درجة تطور الوساطة المالية، وكلما اتجهت نسبة المؤشر إلى الانخفاض يدل على نمو ادوات مالية جديدة والعكس في حالة ارتفاع النسبة، وهذا المؤشر يستخدم كبديل أول لمعرفة درجة العمق المالي[1].

ومن خلال احتساب هذه النسبة باستخدام الصيغة التالية (الاجمالي النقدي= GDP/M2*100) وتحليل بيانات عرض النقد (M2) في العراق لعامي 2016 و2017، والتي بلغت 88.1 تريليون دينار و89.4 تريليون دينار على التوالي، وناتج محلي اجمالي بالاسعار الجارية بلغ 203.9 تريليون دينار و226.0 تريليون دينار، يظهر ان مؤشر الاجمالي النقدي بلغ (43.2%) لعام 2016 و (39.56%) لعام 2017[2]، وهذه النسب تعتبر مرتفعة وتدل على عدم تنوع الأدوات المالية المتعامل بها واقتصارها على الادوات التقليدية وعدم اللجوء الى اشكال جديدة من عرض النقد وزيادة عدد المؤسسات المالية الوسيطة وتوسيع دائرة الخدمات المالية والمصرفية المتخصصة ومن ثم ظهور وتسويق اشكال جديدة للسيولة العامة.

الاستنتاجات:

1. الشمول المالي اثر كبير على مجمل الفعاليات الاقتصادية من خلال دوره في خلق بيئة مشجعة وموأتية لحصول جميع شرائح المجتمع على الخدمات المالية والمصرفية بتكلفة معقولة للمساعدة في تحقيق الاهداف الانمائية.

2. تعد فرصة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توسيع عملية الشمول المالي، الاسلوب الامثل لتمكين مثل هذه المشاريع من تعزيز الشراكة الاجتماعية لما لهذه الشركات من أثر إيجابي في تنمية المجتمع من خلال الاهتمام بالفئات المهمشة مثل الفقراء ومحدودي الدخل وكذلك العناية بتمكين المرأة اقتصادياً لطبيعة الفئات التي تستهدفها والقوى العاملة فيها.

3. بالرغم من التحسن النسبي في بعض مؤشرات الشمول المالي في الراق، الا انها لا تزال دون المستوى المطلوب لتمكين الجهاز المصرفي من ان يقوم بدوره في تحريك الاقتصاد. وهذا الواقع يعود الى مجموعة من الاسباب والتي

---

* عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3) فهو يشمل (M2) مضافا اليها الودائع والمدخرات لدى مؤسسات الاقراض والبنوك التعاونية، اما (M4) أو عرض النقد الاوسع وهو يتكون من (M3) مضافا اليه شهادات الايداع الكبيرة، وهو ما يشير الى سيولة المرتمع الاقتصادي عامة.

[1] د. حسن كريم حمزة (2015)، مصدر سابق، ص 77.

[2] البنك المركزي العراقي- دائرة الاحصاء والابحاث (2017): "**التقرير الإقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2017**"، جداول متعددة.

من ابرزها انخفاض نسبة الكثافة المصرفية والى ارتفاع مستويات البطالة والفقر والتي كان لهما اثر بارز في انتفاء **الحاجة الى التعامل مع الجهاز المصرفي وبخاصة مع الانطباع الموجود في ارتفاع تكلفة عملية فتح الحساب المصرفي.**

4. يعود ضعف مستوى الشمول المالي في العراق الى معدلات الفائدة الحقيقية المنخفضة على الودائع نتيجة لقلة كفاءة المصارف العاملة وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي وضعف دور المصارف الناتج من قلة الثقافة **والوعي المصرفيين وعدم التعامل الكافي ببطاقات الائتمان وبسبب ضعف الثقة لدى عملاء المصارف بالمصارف الاهلية.**

5. بالرغم من وجود علاقة مؤكدة بين النظام المالي ودرجة شموليته وعملية التنمية الاقتصادية، الا ان هنالك من يرى اثر معاكس لمؤشرات النمو الاقتصادي في حث النظام المالي على التوسع، لهذا فأن ضعف النظام المالي ودرجة شموليته في العراق هو انعكاس لقلة الطلب على الخدمات المالية.

6. ضعف مساهمة القطاع المصرفي العراقي في مؤشرات التنمية والاستثمار وبالتالي على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق والذي يبرر لأسباب ذاتية تتعلق بادارة وهيكلية العمل المصرفي واسباب موضوعية تتعلق بواقع الاقتصاد العراقي الريعي واعتماده على النفط كمصدر وحيد للنمو.

التوصيات:

1. ضرورة تحديد البنك المركزي لعدد الفروع والمكاتب المصرفية الواجب على المصارف فتحها في مختلف المحافظات لزيادة معدلات الكثافة المصرفية وفق الشروط المحددة من قبله والحاجه الفعليه وفق دراسات الجدوى الاقتصاديه وهو الامر الذي سسيكون له دور مؤكد في زيادة الشمول المالي.

2. لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من المؤسسات المالية، لابد من العمل على تطوير برنامج تثقيفي وطني شامل، ووضع آلية واضحة وشفافة للعمولات وآليات فض النزاعات وحل المشاكل وخدمة العملاء وتوسيع نطاق رقابة البنك المركزي لتغطي مصادر التمويل الأصغر وحتى تلك الغير رسمية منها.

3. حماية **المستهلك المالي، سواء الافراد منهم او الشركات، من خلال ايجاد تعليمات التعامل مع العملاء بما يكفل شفافيتها واستحداث** قسم «حماية المستهلك المالي» ضمن دائرة الرقابة على القطاع المصرفي وتوضيح الحقوق المكفولة بموجب القوانين للمستهلك المالي وكيفية المطالبة بها. تشجيع العملاء على استخدام الصيرفة الإلكترونية بشكل مجاني.

4. لغرض تنفيذ استراتيجة الدولة الهادفة الى الحد من الفقر وإعادة توزيع الدخل بغرض تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في مختلف المحافظات، ينبغي على استراتيجية الشمول المالي التي يعمل البنك المركزي العراقي حالياً على اعدادها ان تضع من ضمن اهدافها الاساسية دعم التمويل الأصغر (مثل برامج تمويل الحرفيين والأسر المنتجة) من خلال تشجيع المصارف لتمويل المؤسسات الصغيرة لتمكينها من المساهمة في الإنتاج.

5. ضرورة العمل على تعزيز دور الشمول المالي بالقطاع المالي غير المصرفي من خلال التكامل بين الأدوات المالية غير المصرفية (التأمين، التأجير التمويلي، التمويل العقاري، التخصيم، سوق المال، الضمانات المنقولة، وغيرها) بما يساهم في تعزيز قدرة الفئات الفقيرة على تحسين جوانبهم الاقتصادية وتمكينهم من الانتفاع من الشمول المالي وبالتالي وتحقيق العدالة الاجتماعية، بإعتبارها واحدة من الأهداف الاساسية للتنمية المستدامة.

المصادر

1- المصادر العربية:

- أبو النصر، بهجت (دكتور) (2016): "**الشمول المالي ودوره في الحد من البطالة والفقر بالدول العربية**"، ورقة مقدمة الى ندوة إتحاد المصارف العربية، شباط، 2016.
- ابو النصر، مدحت (دكتور) ، محمد، ياسمين مدحت (2017): "**التنمية المستدامة، مفهومها، ابعادها، مؤشراتها**"، الطبعة الاولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017.
- إتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث (2017) : "**واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه**"، منشور على موقع الاتحاد بتأريخ 2017/2/27 بالرابط: http://www.uabonline.org/en/research/financial/160815751602159315751604158816051608160415751604 16/47713/0
- أحمد، عمرو (2018): " كيف يمكن محاربة الإرهاب والفساد عن طريق الشمول المالي؟"، **موقع فيتو** على شبكة المعلومات الدولية ، بتأريخ 2018/9/5، https://www.vetogate.com/2860235
- آل طعمة، حيدر حسين (دكتور) (2016): "القطاع المصرفي في العراق وتحديات الإصلاح والتطوير"، **مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية**، http://www.fcdrs.com/author/58-6 .
- البستاني، باسل (دكتور) (2009): "**جدلية نهج التنمية البشرية منابع التكوين وموانع التمكين**"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2009.
- البنك الدولي، موقعه على شبكة المعلومات https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS
- البنك المركزي العراقي (2017) – دائرة الاحصاء والابحاث: "**التقرير الإقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2017**".
- البنك المركزي العراقي (2018)، وليد عيدي عبدالنبي :"**الشمول المالي ودوره في تحقيق التطورالمصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي**"، آيار- 2018.
- الجيوسي، عودة راشد (دكتور) (2013): "**الاسلام والتنمية المستدامة، رؤى كونية جديدة**"، مؤسسة فريدريش للطباعة، الاردن، 2013.
- حمزة، حسن كريم (دكتور) (2015) :" الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي"، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، السنة (11)، العدد (32).
- خلف، عمار حمد (2011): " قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق"، **مجلة العلوم الاقتصادية والادارية**، العدد 64، المجلد (17)، 2011، ص 186.
- دوجلاس ف . موسشين (2000): **منهاج متكامل للتنمية المستدامة، مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
- زاكس، ج.، وشميت-تراوب، ج.، وكرول، س.، ودوراند-ديلاكر، د. وتيكزوس، ك. (2016): **مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات – التقرير العالمي**. نيويورك: مؤسسة برتلسمان وشبكة حلول التنمية المستدامة.

- سمير عبدالله، حبيب حن، علي جبارين، محمد حتاوي (2016): **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، 2016.
- صندوق النقد العربي (2015):"**العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**"، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الرياض، 2015.
- صندوق النقد العربي (2017)، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي: "**نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**"، أبوظبي.
- عبدالله، عبد الخالق (دكتور) (1993)، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، **مجلة المستقبل العربي** – العدد 167، السنة (15).
- العكيدي، أحمد محمد جاسم (2016): "**أثر موارد التنمية المستدامة لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة المالية العالمية (2007-2008) الواقع وسبل تعزيزها**"، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتصرف في جامعة سوسة، 2016.
- الكشي، عيد بن عبدالله الجهني (2001): تطور النظم المصرفية واثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، **مجلة آفاق اقتصادية**، المجلد (22)، العدد (86).
- الكواز، سعد محمود (دكتور)، عزيز، عمر عبدالله (2018): " إسهام أبعاد الإبتكار التنظيمي في تعزيز الشمول المالي دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية في العراق"، **مجلة الدراسات النقدية**، البنك المركزي العراقي، العدد الثالث، تموز 2018.
- **مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية (2016)**: "واقع النظام المصرفي في العراق"، منشور بتأريخ 2016/12/22، على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/37133
- **المنتدى العربي الخامس للسياسات (2013)**: "الاشتمال الاستقرار النزاهة حماية المستهلك"، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 10-2013/12/11.
- النصيري، سمير عباس (2015): " القطاع المصرفي العراقي – التحديات واستراتيجيه الاصلاحات"، من اصدارات **مصرف الخليج التجاري**، بغداد.
- هاشم، حنان عبدالخضر (دكتورة) (2011): **واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، ارث الماضي وضرورات المستقبل**، مركز دراسات الكوفة، العدد 21، 2011.
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي (2009) – الجهاز المركزي للاحصاء: "**مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2008**".
- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء: "**تقارير مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق للأعوام 2014-2017.**

2- المصادر الاجنبية:

- Arun, Thankom and Kamath, Rajalaxmi (2015): "Financial inclusion: Policies and practices", **IIMB Management Review journal**, 27.
- Association for financial inclusion (AFI): (2018) :"**Maya Declaration**", https://www.afi-global.org/maya-declaration
- http://www.cgap.org/topics/financial-inclusion

- Joshi, Deepali, (Dr.), (2011). Financial Inclusion & Financial Literacy, OECD Seminar roundtable on **updates on financial education and Inclusion programmes**, India.
- Leyshon, A. and Thrift, N. (1993), The Restructuring of the UK Financial Services in the 1990s. **Journal of Rural Studies**, 9.
- Patrick, H.T., (1966): "Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries", **Economic Development and Cultural Change**, Vol. 14, No.2.
- Saini, Varun and Guleria, Yashika (2018): Assessing inclusive growth through financial inclusion model of of PMJDY, **International Journal of Research in Humanities, Arts and Literature,** Vol. 6, Issue 2, Feb 2018.
- Teymour Abdel Aziz and Peter McConaghy (2014):" Promoting financial inclusion for growth and development in Iraq", presented in a workshop on **theLegal and Regulatory Framework for Iraq** hosted by the World Bank, CGAP, and the Arab Monetary Fund on 12.9.2014 in Abu Dhabi.